

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

تواصل الانكماش لدى شركات القطاع الخاص المصري في أغسطس

النتائج الأساسية:

- تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل ملحوظ
- طلبات التصدير الجديدة تهبط بأسرع وتيرة منذ التراجع القياسي المسجل في شهر ديسمبر الماضي
- حذر تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج

واستمرارًا للاتجاه الذي تم رصده على مدار تاريخ الدراسة حتى الآن، شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة في شهر أغسطس. حيث شهد معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج حذرًا، على الرغم من ذلك، كان ثاني أضعف معدل مكرر منذ بدء الدراسة في أبريل 2011. وشهدت أسعار الشراء زيادة نتيجة لعجز المواد الخام وارتفاع سعر صرف الدولار، في حين كانت زيادة الرواتب هي المسؤول الأكبر عن الزيادة الأخيرة في تكاليف التوظيف، في الوقت ذاته، شهدت أسعار الإنتاج زيادة هامشية فقط، حيث قامت بعض الشركات بخفض الأسعار لجذب العملاء الجدد.

ظلت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط متحفظة من حيث زيادة أعداد العاملين في شهر أغسطس. مددة بذلك الفترة الحالية من فقدان الوظائف إلى الشهر 16. وقد ربط أعضاء اللجنة بشكل متكرر تراجع أعداد القوى العاملة بتراجع العمل، وكان تراجع الطلب أيضًا هو السبب في الزيادة الأخيرة في الأعمال الغير مكتملة، طبقًا لأعضاء اللجنة.

شهد نشاط الشراء تراجعًا بفالت أسرع وتيرة في تاريخ الدراسة خلال شهر أغسطس، مع إشارة أكثر من 30% من أعضاء اللجنة إلى تراجع في الشراء، طبقًا للأدلة المتوافرة، كان التراجع بسبب إلى انخفاض الطلب.

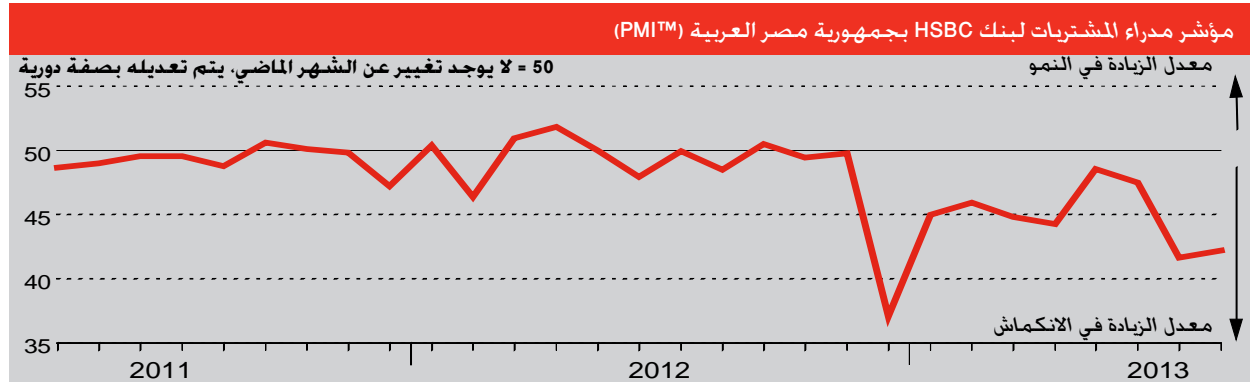
شهد مخزون المواد الخام ومخزون مستلزمات الإنتاج الأخرى لدى شركات القطاع الخاص المصري غيرالمنتجة للنفط تراجعًا في شهر أغسطس، وذلك للشهر الثالث على التوالي، كان تراجع العمل والسحب من المخزون الموجود هي العوامل الرئيسية للتراجع الأخير طبقًا لما أورده المشاركون في الدراسة.

أظهرت بيانات شهر أغسطس تراجعًا حادة في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. كما شهدت الطلبات الواردة من الخارج هبوطًا أيضًا، وقد تسارعت وتيرة التراجع ووصلت إلى أقوى معدل لها في ثمانية أشهر، في الوقت ذاته، شهد إجمالي تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج تراجعًا مقتربًا من أدنى وتيرة مسجلة.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (PMI™)، تشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

ظلت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في ركود عميق في شهر أغسطس، مع تسجيل المؤشر الرئيسي لمؤشر مدراء المشتريات (PMI™) 42.2 نقطة، مع صعود طفيف عن قراءة شهر يوليو وهي 41.7 نقطة ولكنه جاء دون المستوى المحايد 50.0 نقطة، كما شهدت أوضاع التشغيل تراجعًا مستمرًا منذ شهر أكتوبر الماضي.

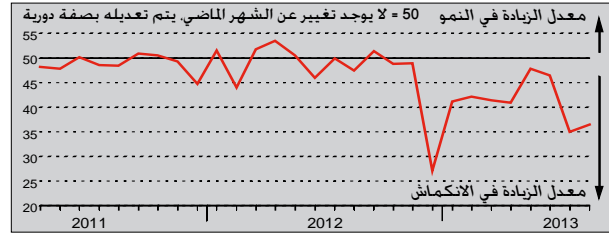
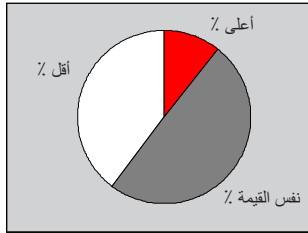
سجلت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط تراجعًا حادًا في الإنتاج في شهر أغسطس، جاء تراجع النشاط متماسيًا مع هبوط قوي في الأعمال الجديدة الواردة، التي كانت ترجع بشكل عام إلى عدم الاستقرار السياسي والمظاهرات المستمرة في البلاد، كما تراجعت أيضًا طلبات التصدير الجديدة بشكل واضح، وجاء معدل التراجع ثاني أقوى معدل مسجل في تاريخ الدراسة، في الوقت نفسه، ازدادت مواعيد تسليم الموردين سوءًا للشهر التاسع على التوالي.



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) جمهورية مصر العربية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص المصري، يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات القومية على نطاق واسع والتي تفسر التغيرات في الإنتاج والطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة، تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر، يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index™ و PMITM علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، وتستخدم HSBC العلامات أعلامه بترخيص مسبق، تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج

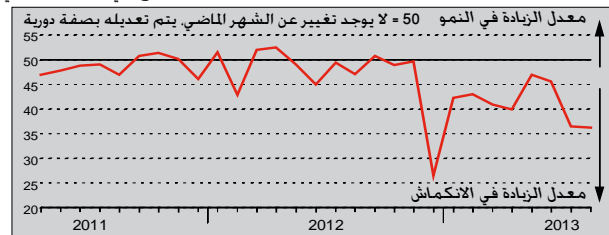
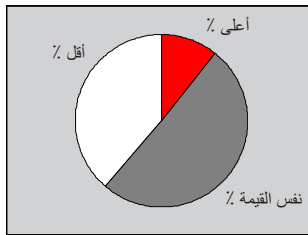
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



سجلت بيانات شهر أغسطس تراجعًا آخرًا حادًا في مستويات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. ما أدى إلى وصول الفترة الحالية من التراجع إلى الشهر الحادي عشر. وقد أبلغ حوالي 40% من المشاركين في الدراسة عن تراجع الإنتاج. وربطوا هذا بهشاشة الأوضاع السياسية والأحداث الأخيرة في البلاد.

مؤشر الطلبات الجديدة

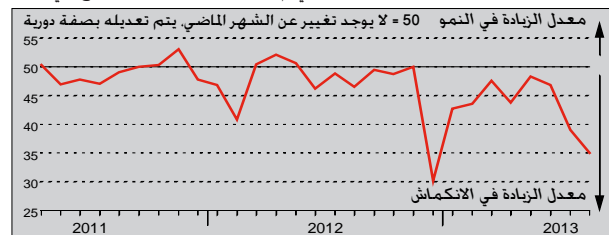
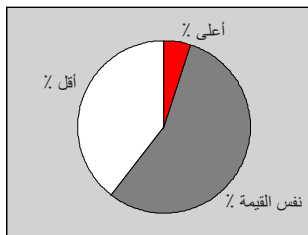
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر الطلبات الجديدة الذي يتم تعديله دوريًا دون المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر أغسطس. مشيرًا بذلك إلى تراجع حجم الطلب لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. واستمرت حالة عدم الاستقرار السياسي في لعب الدور الرئيسي لهبوط الأعمال الجديدة. طبقًا للمشاركين في الدراسة. جاء التراجع الأخير ثاني أضعف تراجع على مدار تاريخ الدراسة التي بدأت منذ 29 شهرًا.

طلبات التصدير الجديدة

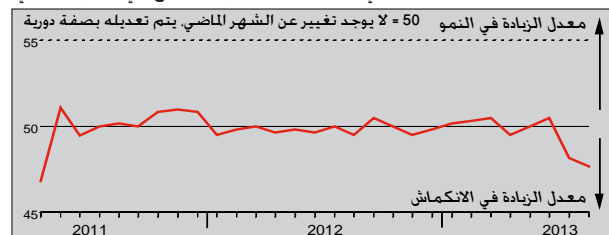
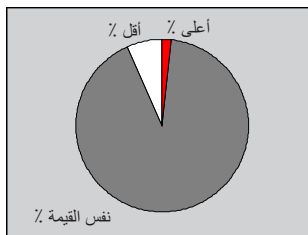
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمر الطلب الأجنبي على البضائع والخدمات المصرية في التراجع خلال شهر أغسطس. مع إشارة 39% من أعضاء اللجنة إلى تراجع أعمال التصدير. وقد تسارع معدل التراجع للشهر الثالث على التوالي. وكان ثاني أقوى معدل في تاريخ الدراسة. طبقًا للأدلة المتوافرة. كان تراجع طلبات التصدير مدفوعًا بالتظاهرات المستمرة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

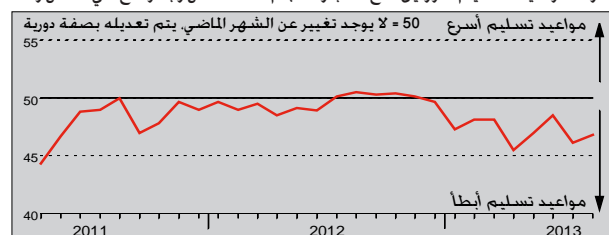
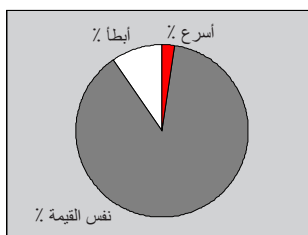
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تراجع مستوى الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط للشهر الثاني على التوالي في شهر أغسطس. وظهر ذلك من خلال مؤشر الأعمال المتراكمة الذي سجل دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. وقد تسارع معدل انخفاض الأعمال المتراكمة عما كان عليه في شهر يوليو. وكان ثاني أسرع معدل منذ البدء في جمع البيانات في أبريل 2011. وقد ربط أعضاء اللجنة هذا التراجع في الأعمال المعلقة بتراجع حجم الأعمال.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

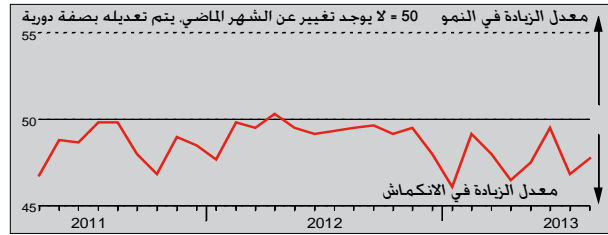
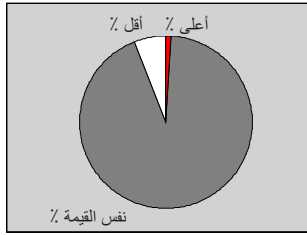
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت المهل الزمنية المستغرقة في تسليم مستلزمات الإنتاج طولًا في شهر أغسطس. وذلك للشهر التاسع على التوالي. في حين أشار 10% من أعضاء اللجنة إلى زيادة طول المهل المستغرقة في التسليم. وقد أبلغ 2% فقط عن وجود تحسن. وقد ربط أعضاء اللجنة تأخر مواعيد التسليم لانعدام الحالة الأمنية. وهشاشة الأوضاع السياسية والتظاهرات المتواصلة في البلاد.

مؤشر التوظيف

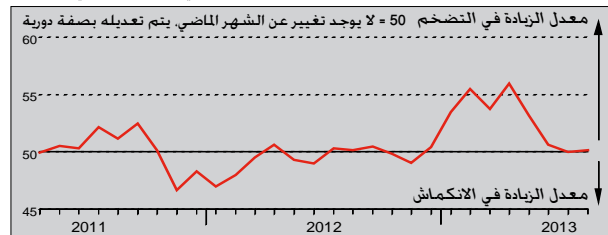
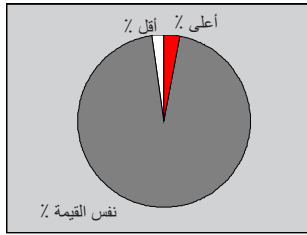
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



كما هو الحال خلال معظم فترات الدراسة التي بدأت منذ 29 شهرًا، فقد أبلغت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط عن تراجع أعداد القوى العاملة في شهر أغسطس. وقد خسر معدل فقد الوظائف بشكل طفيف عما كان عليه في شهر يوليو، ولكن ظل أعلى من المتوسط العام المسجل على مدار تاريخ الدراسة. وقد تم ربط التراجع الأخير في أعداد العاملين بشكل رئيسي إلى تراجع الأعمال.

مؤشر أسعار الإنتاج

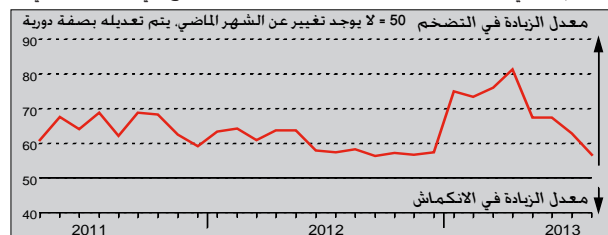
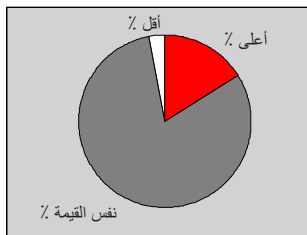
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد متوسط أسعار المنتجات والخدمات صعوبةً طفيفًا خلال شهر أغسطس. ظهر ذلك عبر مؤشر أسعار المنتجات الذي سجل أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة. في حين قامت بعض الشركات بتخفيض أسعارها لجذب العملاء، كانت زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج هي المسؤولة عن الجانب الأكبر من إجمالي الزيادة في أسعار المنتجات.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

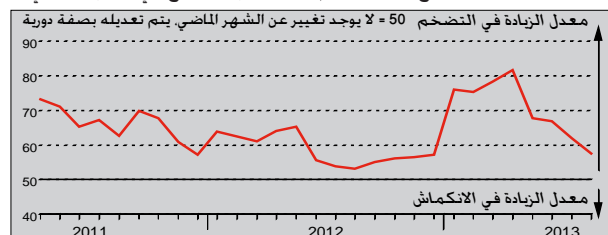
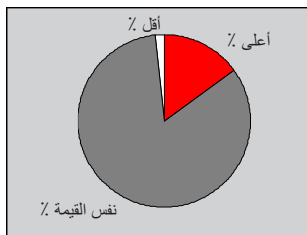
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت تكاليف مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في الزيادة خلال شهر أغسطس. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد معدل تضخم التكاليف خرقًا كبيرًا. وكان ثاني أضعف معدل مكرر على مدار تاريخ الدراسة. في حين سجل 16% من أعضاء المشاركين في الدراسة زيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج. وأشار غالبية أعضاء اللجنة إلى عدم تغيير التكاليف عما كانت عليه الشهر السابق.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

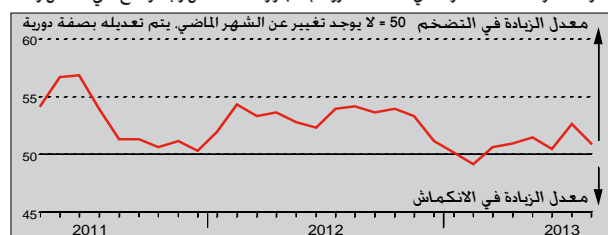
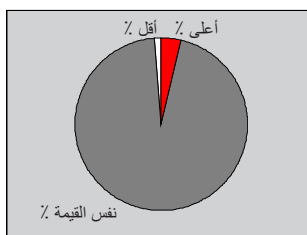
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



بعد التعديل نتيجة العوامل الموسمية، شهدت أسعار الشراء لدى القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط زيادة أخرى في شهر أغسطس. تباطأ معدل تضخم الأسعار للشهر الرابع على التوالي. وكان هو الأضعف منذ نهاية العام الماضي. وقد ساهم نقص بعض المواد الخام وارتفاع سعر صرف الدولار في ارتفاع التكاليف الأخير. طبقًا لأعضاء اللجنة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

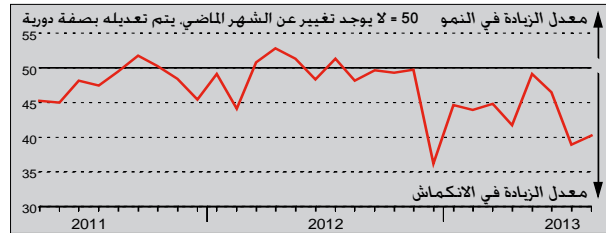
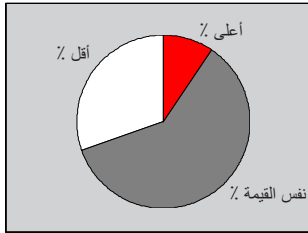
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد متوسط تكاليف التوظيف لدى شركات القطاع الخاص غير منتجة للنفط ارتفاعاً في شهر أغسطس. وإن كان ذلك بدرجة أقل مما كان عليه في شهر يوليو. وأشار الغالبية العظمى من المشاركين عن عدم تغيير الرواتب. في حين أبلغ 4% عن زيادة تكاليف التوظيف. طبقًا للأدلة المتوفرة. كانت زيادة الأجور هي السبب الرئيسي للتضخم الأخير في الأجور.

مؤشر عروض الشراء

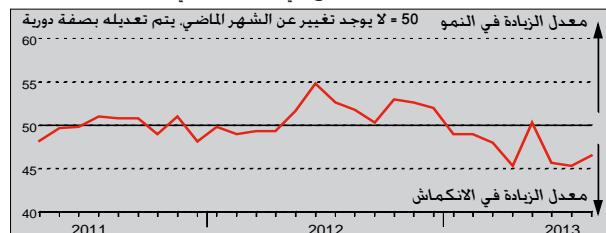
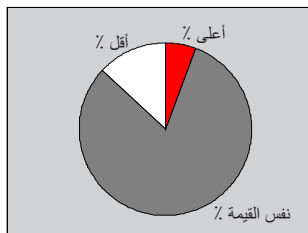
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط عن تراجع آخر في أنشطة الشراء خلال شهر أغسطس. حيث شهدت مشتريات مستلزمات الإنتاج تراجعًا بفالث أسرع وتيرة في تاريخ الدراسة. مع إشارة 30% من الشركات عن تراجع حجم المشتريات. وقد تمت الإشارة إلى تراجع الطلب على أنه السبب الرئيسي للتراجع الأخير في أنشطة الشراء.

مؤشر المخزون من المشتريات

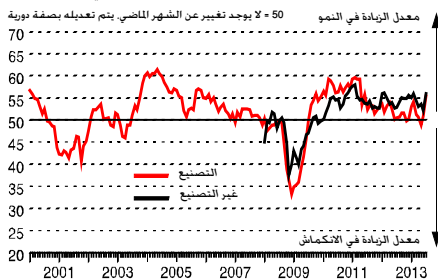
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



شهد مخزون المشتريات من مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط تراجعًا للشهر الثالث على التوالي في شهر أغسطس. وقد حذر معدل التراجع بشكل طفيف وكان الأضعف خلال فترة التراجع الحالية. وقد ربطت الشركات التراجع الأخير في مخزون مستلزمات الإنتاج بسحب المخزون الحالي وتراجع العمل.

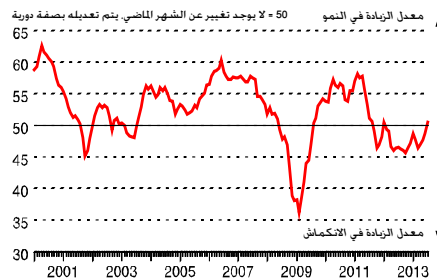
مؤشرات PMI الدولية

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



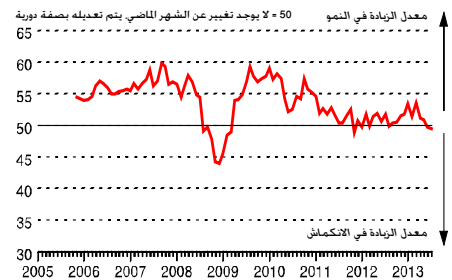
المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

المؤشر المركب لمنطقة اليورو



المصدر: Markit.

المؤشر المركب للسوق الصينية



المصدر: HSBC, Markit.

شهدت أوضاع التشغيل لدى قطاع الصناعات الأمريكي خسبًا بأسرع وتيرة خلال 25 شهرًا وذلك في شهر يوليو. مع تسجيل مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الرئيسي 55.4 مرتفعًا عن قراءة شهر يوليو 50.9 نقطة. كما أبلغت الشركات الغير صناعية عن خسب أوضاع التشغيل. وقد ارتفع المؤشر الرئيسي من 52.2 نقطة في شهر يونيو إلى 56.0 نقطة في شهر يوليو وهي أعلى قراءة مكررة على مدار 17 فترة من فترات الدراسة.

سجل شهر يوليو عودة مؤقتة إلى التوسع في اقتصاد منطقة اليورو. حيث سجل الإنتاج الصناعي توسعًا قويًا وقد حرك الاتجاه في نشاط الخدمات مقترنًا من تحقيق الاستقرار. ارتفع مؤشر الإنتاج المركب لمؤشر PMI لشركة ماركيت في منطقة اليورو في يوليو حيث سجل 50.5 نقطة مقترنًا من أعلى مستوى في عامين حيث سجل فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة للمرة الأولى منذ شهر يناير 2012.

أظهرت بيانات مؤشر HSBC PMI المركب (الذي يغطي قطاعي الصناعات والخدمات) تراجعًا في الإنتاج للشهر الثاني على التوالي خلال شهر يوليو. ورغم أن مؤشر الإنتاج المركب لمجموعة HSBC أظهر معدل تراجع هامشي فقط. فقد كان أسرع معدل تم تسجيله منذ شهر نوفمبر 2011.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 350 شركة من شركات القطاع الخاص والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد جمهورية مصر العربية. بما في ذلك التصنيع والخدمات، والإنتاج، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المثوبة التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغيير وأقل/ أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقًا لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لشركة HSBC جمهورية مصر العربية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.